الأمم المتحدة S/2009/309

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس مني أن أواصل إطلاعه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. وقد رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الذي اعتمد في ٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2009/5) بتوصيتي المؤرخة ٣ آذار/مارس والداعية إلى إنشاء مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يحل محل مكتب الأمم المتحدة الحالي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2009/128). وطلب إلي المجلس أيضا أن أطلعه، في سياق تقريري المقبل عن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على هيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوامه. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويصف الحالة في جوانبها السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية والأمنية، وجوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢ – ويقدم هذا التقرير آخر المستجدات عن التطورات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والأمنية والإنسانية والتطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن أنشطة المكتب منذ تقريري الأخير المقدَّم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/733)، والإحاطة الإعلامية التفصيلية التي قدمها في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ السيد فرانسوا لونسيني فال، ممثلي الخاص السابق ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/PV.6091). كما يبيِّن التقرير

160609 150609 09-36183 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الهيكل المقترح والموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - ويسلط التقرير الضوء على الجهود المستمرة لتوطيد السلام الهش في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويوضح لهذا الغرض التدابير المتخذة خصيصاً لإنهاء حركات التمرد المسلح في شمال البلاد، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتنفيذ التوصيات التي اعتمدت خلال الحوار السياسي الشامل والحاسم الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وفي الوقت ذاته، يشير إلى استمرار وجود تحديات تواجهها عملية بناء السلام، من بينها تصاعد الهجمات المسلحة التي لم تهدد بتقويض عملية السلام فحسب، بل أوجدت أيضا مخاوف متزايدة بشأن المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.

٤ - ولئن كان التقرير يسلم بالتحديات الكبيرة التي تواجهها عملية السلام نتيجة على وجه الخصوص لعودة ظهور الجماعات المتمردة في الجزء الشمالي من البلاد والتأخر الحاصل في تنفيذ كل من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجدول الزمني للانتخابات، فإنه يعترف بأن اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية الهامة بشأن سبل المضي قدماً قد زاد من التوقعات بأن البلاد قد تدخل مرحلة جديدة من السلام والاستقرار.

ثانيا - الحالة السياسية

٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، طغت على الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، الذي يتوقف عليه أساسا نجاح عملية السلام أو عدمه. وبعد أن غادر ممثلي الخاص السابق، السيد فال، بانغي في آذار/مارس، أوفدت إليها في ٢٤ آذار/مارس سامي كوم بوو، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، ليتولى منصب الموظف المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما كنت بصدد اختيار ممثلي الخاص الجديد ولتجنب حدوث فراغ في قيادة البعثة في منعطف حاسم من عملية السلام.

٦ - وقد عقد السيد بوو منذ وصوله إلى بانغي سلسلة من الاجتماعات مع كبار الزعماء في البلاد، بمن فيهم الرئيس فرانسوا بوزيزي، ورئيس الوزراء فوستان توادير̈ا، ورئيس لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ توصيات الحوار، هنري مايدو. واجتمع أيضا مع زعماء وممثلي الجماعات السياسية - العسكرية، ومن ضمنهم رئيس الجيش الشعبي من أجل استعادة الجمهورية والديمقراطية، جان جاك ديمافوت، الذي يشغل أيضا منصب النائب الأول لرئيس اللجنة التوجيهية المعنية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك مع ممثلي

المعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني. وأجرى مشاورات واسعة النطاق مع الأعضاء المقيمين من السلك الدبلوماسي، ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وكذلك مع السفير ألبير أكِندينغه، الممثل الخاص للرئيس عمر بانغو أونديمبا، ووسيط السلام دون الإقليمي لجمهورية أفريقيا الوسطى. والسفير أكِندينغه هو أيضا الرئيس المقيم لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٤ حزيران/يونيه، اجتمع وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، برئاسة نائب الأمين العام المسؤول عن السلام والأمن، مع السيد بوو لمناقشة دور تلك البعثة وإمكانية تعزيز قدرتها على بناء السلام في ضوء مشاركتها المحتملة في عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. كما عمل السيد بوو بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السفير الصادق فيالا، ومع دجوفي غالي، المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

٧ - ورحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2009/05 المذكور آنفا ''بالتقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل''، وكرر تأكيد ''تأييده الكامل لهذه العملية، باعتبارها إطارا فعالا لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى''. وعبر بيان المجلس عن اعتراف واسع النطاق، بما في ذلك من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين أنفسهم، بالدور المحوري للحوار السياسي الشامل في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨ - ويدل بطء تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار على صعوبة المحافظة على الزخم الذي ولده هذا الاجتماع الهام. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أنشأ الرئيس بوزيزي حكومة ذات قاعدة عريضة، على النحو الموصى به في أثناء الحوار، لكن تشكيلة هذه الحكومة كانت موضع انتقاد من جانب المعارضة الديمقراطية وبعض الجماعات السياسية - العسكرية التي ترى أنها لم تمتثل لمبادئ المساواة والتوافق المتفق عليهما في ذلك الحوار. وبالتالي فقد رفض اتحاد القوى الوطنية الحية، وهو تحالف المعارضة الديمقراطية الرئيسي، المشاركة في تلك الحكومة التي تضم ممثلين عن جماعتين سياسيتين - عسكريتين (هما الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع)، والمجتمع المدني وبعض أحزاب المعارضة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت ثلاث مؤسسات أوصى بها الحوار، وهي لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ توصيات لجنة الحوار، واللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومحكمة العدل العليا. وبسبب نقص الموارد، لم تعمل لجنة المتابعة المنبثقة عن الحوار بالقدر اللازم من الفعالية، في حين أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يبدأ حتى الآن أعماله بشكل ملموس.

٩ - وتجتمع لجنة المتابعة المنبثقة عن الحوار، التي شكلت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مرة في الشهر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار. وفي آخر اجتماع شهري عقد في بانغي يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو، أعربت لجنة المتابعة مرة أخرى عن أسفها لبطء تنفيذ توصيات الحوار. كما اشتكت من عدم وجود ما يكفي من الموارد اللوجستية والمالية لتقوم بمهامها. وقد اعتمدت ميزانية منقحة قدرها ٧٠٠ مليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لعملياتها في عام ٢٠٠٩. وأوضحت الحكومة عزمها المساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في حين أن الأمم المتحدة تعهدت بمساهمة أولية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من المبالغ المخصصة للمساعدة في حالات الطوارئ لصندوق بناء السلام.

١٠ - وأحرزت اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدما هاما لقطع المراحل الحاسمة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تم إعداد وثائق البرنامج الأساسية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ظروف جمهورية أفريقيا الوسطى وقدمت الجماعات السياسية العسكرية الأربع المشاركة في اللجنة التوجيهية قائمة تقديرية تضم أسماء ٧ ٩٠٢ من المستفيدين المحتملين. لكن المصادقة على هذه الجماعات لم تتم. ويجري حاليا تعيين موظفي فريق البرنامج، الذي يقع داخل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي، في حين بدأ التخطيط الأولي لمرحلة إعادة الإدماج.

١١ - وسيتطلب التنفيذ الفوري والفعال للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موارد مالية تقول الحكومة إنها ليست لديها. وكان صندوق بناء السلام هو الذي دفع حتى الآن مساهمة منه مبلغها نحو ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من المتوقع أن تشمل المرحلتين الأوليين من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيترك ذلك عجزا قدره ١٦ مليون دولار من المبلغ المقدر بعشرين مليون دولار والمرصود في الميزانية المخصصة للتنفيذ الأولي لمشاريع البرنامج في البلد. وفي حين أن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تعهدت، في بلاغ صدر بعد مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته في ليبرفيل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدفع مبلغ ٨ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ١٦ مليون دولار) لتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن من غير المؤكد بعد متى ستُتاح هذه الأموال لذلك الغرض. وفي اجتماع عقد في بانغي في ٢٣ أيار/مايو مع رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتابعة للجنة بناء السلام، يان غرولز، السفير والممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، أوضح الرئيس بوزيز أنه على استعداد لتوفير مبلغ ٥ بلايين من

فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ١٠ ملايين) لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ظل مودعا حتى الآن في المصرف المركزي. وقال إنه سينقل أيضا مبلغ ٣ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي المتبقي منه بعد أن تصرف الدول الثلاث المتبقية من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تلك الأموال.

١٢ - ويساورني القلق لأن أي تأخير آخر في تنفيذ البرنامج يمكن أن يزيد التوترات في صفوف المقاتلين السابقين الذين ينتظرون نزع سلاحهم، مما يزيد من مخاطر انسحاب البعض منهم من هذه العملية برمتها والعودة إلى العنف. ومن شأن تدهور الوضع الأمني في البلاد أن يؤثر سلبا على الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٠.

١٣ - وفي ما يتعلق بالانتخابات، افتتح وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، السيد إيلي ويفيو، في ١٢ أيار/مايو، رسمياً لجنة مخصصة ذات قاعدة عريضة مخصصة دعت التوصيات المنبثقة عن الحوار السياسي الشامل إلى إنشائها، لاستعراض قانون الانتخابات في إطار استعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجرى عام ٢٠١٠. وأكد الوزير، المسؤول عن الشؤون الانتخابية داخل الحكومة، مرارا وتكرارا للرئيس المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنه بمجرد أن توافق اللجنة على مشروع قانون الانتخابات، فسيقدَّم نصه على الفور إلى البرلمان لاعتماده. وأصر على أن هذا الإجراء سيليه إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، كما دعت إلى ذلك التوصيات المنبثقة عن الحوار. أما المشاركة الرسمية للأمم المتحدة في العملية الانتخابية فهي رهينة بإنشاء هذه المؤسسة الذي تعتبر ذات أهمية بالغة لتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية، لا سيما بالنظر إلى مسؤوليتها عن مهام حيوية مثل مراجعة قوائم الناخبين وترسيم الدوائر الانتخابية.

١٤ - وحيث أن دستور جمهورية أفريقيا الوسطى ينص على أن الانتخابات الرئاسية يجب أن تعقد في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين يوما قبل انتهاء فترة شاغل المنصب، وأنه علاوة على ذلك لا يتناول صراحة مسألة احتمال تأجيل الانتخابات الوطنية، فإن عدم التقيد بالجدول الزمني للانتخابات يمكن أن يؤدي إلى حدوث فراغ في السلطة الدستورية، وهو ما قد يزج بالبلاد في أزمة سياسية كبرى وربما عنيفة. وفي هذا الصدد، صرحت الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية للسيد بوو أنها لن تقبل تأجيل انتخابات عام ٢٠١٠. وأشارت إلى عدم وجود اعتمادات مالية في ميزانية عام ٢٠٠٩ لإجراء تلك الانتخابات على نحو يوحي بأن الحكومة لم تكن تعتزم منذ البداية إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠، مما يعكس عدم الثقة المكثف الذي ظهر بشأن حساسية المسألة الانتخابية. وأكد رئيس الوزراء، في لقاء مع رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتابعة للجنة بناء السلام

في ٢١ أيار/مايو، مجددا عزم حكومته على رصد ما يلزم من مخصصات الميزانية لانتخابات عام ٢٠١٠.

١٥ - وللمساعدة في تهيئة مناخ أكثر ملاءمة للانتخابات، كثف الرئيس المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مباحثاته مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، ليؤكد على أهمية الالتزام بتنظيم الانتخابات ضمن الإطار الزمني الدستوري. كما ذكر السيد بوو السلطات بمسؤوليتها عن ضمان ظروف آمنة وسلمية لإجراء الانتخابات، خاصة بعد أن اشتكى مارتن زيغيله، رئيس حزب المعارضة السياسية الرئيسي، من أعمال التخويف والمضايقة على أيدي قوات الأمن. وفي الوقت الذي أكدت فيه السلطات مجددا تصميمها على تنظيم الانتخابات في موعدها، فإنها ألقت الضوء على القيود المالية للحكومة وناشدت الجهات المانحة أن تقدم الدعم لها. كما أنها دحضت ادعاءات التخويف، حيث تحدى وزير إدارة الإقليم واللامركزية الضحايا المزعومين أن يقدِّموا تفاصيل عن حالات محددة وعد بالتحقيق فيها. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن مساهمة قدرها أربعة ملايين يورو لدعم انتخابات عام ٢٠١٠، وهي الجهة المانحة الوحيدة المؤكدة حتى الآن. وأكد الرئيس المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الفوائد المحتملة لاقتراح إنشاء لجنة الانتخابات المستقلة، بما في ذلك لأغراض تعبئة الموارد، حيث يمكن أن يؤدي إنشاؤها في الوقت المناسب إلى زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة.

١٦ - ومن ناحية أخرى، وكبادرة من المرجح أن تعزز الوحدة والمصالحة الوطنيتين، نظم الرئيس بوزيزي في ٢٣ أيار/مايو جنازة رسمية للأستاذ آبل غومبا، وهو أحد زعيم المعارضة السياسية المخضرمين، عمل حتى تاريخ وفاته بصفته ''وسيط الجمهورية''. كما كان نائبا للرئيس السابق ورئيسا للوزراء وأحد الآباء المؤسسين للجمهورية.

١٧ - وطالب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المذكور آنفا والمؤرخ ٧ نيسان/أبريل جميع الجماعات المسلحة التي لم تكف بعد عن العنف، لا سيما الجماعات التي نشطت مؤخرا في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تفعل ذلك فورا. وكانت أنشطة ثلاث جماعات متمردة، وهي حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بقيادة أباكار صابون، والقوات الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين، وتجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام الذي يقوده شارل ماسي، هي الأنشطة التي أثارت أشد القلق. وفي حين أن أباكار صابون وعبد الله مسكين قد شاركا في الحوار السياسي الشامل ووقعا على اتفاقي سلام مع الحكومة، فقد كان شارل ماسي، من جهة أخرى، أحد كبار الوزراء في الحكومة

حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأصبح الزعماء الثلاثة من المتمردين بسبب ما زعم أنه فشل الحكومة في تنفيذ توصيات الحوار بالكامل، وحيث زعموا بخاصة أن الحكومة التي شكلها الرئيس بوزيزي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لم تكن في رأيهم ذات قاعدة واسعة بما فيه الكفاية.

١٨ - ولقد شجعت الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة لإنهاء التمرد وإقناع قادته بقبول عملية السلام. ولهذه الغاية، التمس الرئيس بوزيزي مساعدة الزعيم الليبي والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، العقيد معمر القذافي، الذي أكد مجددا دعمه للجهود الرامية إلى إيجاد حلول سلمية ودائمة لحالة عدم الاستقرار المستمرة في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي غضون ذلك، واصل الرئيس المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل ميدانيا بشكل وثيق مع سلطات البلاد وقيادة وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتسهيل عودة أباكار صابون وتوطينه مؤقتا في قاعدة مبوكو العسكرية في بانغي. وقد عاد إلى بانغي يوم ٣١ أيار/مايو السيد صابون، الذي أبلغ مؤخرا الرئيس المؤقت للمكتب استعداده لإنهاء حركة التمرد والانضمام إلى عملية السلام والخضوع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المهم أن يحذو الزعماء المتمردون الآخرون حذو السيد صابون وأن يوقفوا أعمال العنف فورا، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن. وفي غضون ذلك، ورد أن الرئيس بوزيزي اجتمع بأحد القائدين المتمردين المتبقيين، وهو السيد مسكين، على هامش أعمال مؤتمر القمة الذي عقده تجمع الساحل والصحراء والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في طرابلس في ٢٩ أيار/مايو، وذلك بهدف تسهيل عودة السيد مسكين المحتملة إلى بانغي للانضمام إلى عملية السلام. أما زعيم المتمردين الآخر، السيد شارل ماسي، فقد وردت أنباء مفادها أن السلطات التشادية ألقت عليه القبض وتحتجزه، وأشارت إلى أنها تعتزم محاكمته بتهمة محاولة زعزعة استقرار أراضي تشاد والانتهاك المزعوم لسلامتها.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

١٩ - ظلت الحالة الأمنية في بانغي والمناطق المحيطة بها هادئة نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من استمرار ورود أنباء عن حوادث السطو واقتحام المنازل والكسب غير المشروع، التي شاركت فيها أحيانا عناصر من قوات الدفاع والأمن. ووقعت مواجهة معزولة لكنها عنيفة بشكل خاص في ١٢ نيسان/أبريل في سوق الماشية الرئيسي في بانغي شارك فيها رعاة ماشية من طائفة بوله العرقية وتجار لحوم تشاديين وخلفت مقتل أكثر

من ٣٠ شخصا وجرح كثيرين آخرين. وتدخلت السلطات بسرعة لاستعادة الهدوء ومنع تكرار هذه الحادثة أو حدوث هجمات انتقامية.

٢٠ - وفي محافظات بامينغي - بانغوران ونانا - غريبيزي أُهام وأُهام - بيندِه وفاكاغا الشمالية، لا تزال أعمال العنف تهيمن على التطورات الحاصلة، والتي نجمت عن عدة عوامل مختلفة. ففي بعض الحالات، ورد أن جماعات متمردة نفذت هجمات في بوسمبيلِه وبوكاراناغا وباتانغافو وكابو ونديلِه، وهي غالبا ما كانت تنسحب بعد مواجهتها على أيدي القوات الحكومية (القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى) أو مقاتلي الدفاع الذاتي المحليين. وأعقب ذلك في بعض الأحيان هجمات عنيفة ضد المدنيين، أتت في شكل أعمال انتقامية لما ظُن أنه تعاون مع الجماعات المتمردة أو دعم لها. وفي حالات أخرى، كان العنف في كثير من الأحيان نتيجة لنشاط إجرامي ومواجهات بين الطوائف وغارات خارجية.

٢١ - وفي حين أن البلاد قد تجنبت إلى حد كبير الصراعات العرقية في الماضي، فإنني أشعر بقلق متزايد لأن التوترات المتنامية بين الطوائف، وبخاصة بين الرعاة الذين تنتمي نسبة كبيرة منهم إلى طائفة بوله العرقية والجماعات العرقية المحلية التي تعيش في شمال شرق البلاد، بما فيها جماعات كارا وغولا ورونغا، يمكن أن يُستغل في المناخ السائد المتسم بتفشي انعدام الأمن وحركات التمرد لدوافع سياسية لزرع الفتنة العرقية والعنف. وقد تزايد ذلك القلق بسبب تداول الأسلحة دون ضوابط في المجتمعات المدنية، وانتشار فرق الدفاع الذاتي وجماعات الأمن الأهلية التي تعمل عادة خارج نطاق القانون، وذلك على ما يبدو أنه لحماية المجتمعات المحلية من القوات الخارجية.

٢٢ - وما زال غياب سلطة الدولة الفعلية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وعلى طول حدود جمهورية أفريقيا الوسطى، وخصوصا مع تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، يشكل مصدرا للقلق، لا سيما نظرا لتواتر أنباء تتحدث عن عمليات توغل لجماعات مسلحة أجنبية داخل الحدود الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية للبلاد.

٢٣ - وفي ظل هذا المناخ السائد المتسم بانعدام الأمن على نطاق واسع في مناطق شاسعة من البلاد، من المسلّم به عموما أن التقدم نحو الحد من العنف وتعزيز الأمن والاستقرار يتوقف قبل كل شيء على التنفيذ الفعلي لبرنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن المتوخى تنفيذهما برامج للتأكد من نزع سلاح أفراد مختلف جماعات المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع باعتبارهم مواطنين بنائين، وتصبح المؤسسات الأمنية الوطنية فعالة ومسؤولة. وفي غضون ذلك، واصل

المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لتعزيز القدرات العملية للشرطة والدرك وتدريب قوات الدفاع والأمن على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. ومن ناحية أخرى، قررت الأمانة الوطنية المشتركة للتنسيق بين الوزارات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، والتي يرأسها وزير الدفاع، بعد مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع ممثلي المنظمات الدولية والجهات المانحة، قررت تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة في المستقبل القريب لجمع الموارد اللازمة لتمويل مشروع تجريبي في مجال إصلاح قطاع الأمن يركز على الأمن والعدالة والتنمية. وبما أن إصلاح قطاع الأمن أمر حاسم لتحقيق الاستقرار المستدام للبلاد، فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما سخيا لاجتماع المائدة المستديرة المقبل ومشاريع إصلاح قطاع الأمن مستقبلا.

٢٤ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اجتمع الرئيس المؤقت للمكتب في بانغي مع فريق مشترك من خبراء الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي كان يقوم بزيارة البلاد لتقييم أعمال بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعماً لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشملت المناقشات استعراضا لقدرات لبعثة في ضوء مشاركتها في تقديم الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٥ - على الرغم من التقدم المحرز نحو إحلال السلام والاستقرار في عام ٢٠٠٨، وخصوصا بعد توقيع اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وعقد الحوار السياسي الشامل في كانون الأول/ديسمبر، فإن التطورات التي حدثت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ كشفت عن أن عملية السلام لم تصبح بعد عملية لا رجعة فيها، بل لا تزال في الواقع عملية هشة. ونتيجة لذلك، لا يزال الآلاف من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من النازحين جراء العنف وعدم الاستقرار، حيث يقال إن عددا يقدر بنحو ٠٠٠ ١١٨ منهم باتوا من المشردين في شمال البلاد (وخصوصا في شمال غربها)، وإن ما مجموعه ٤٠٠ ١٣٧ مستقرون في جنوب تشاد وشرق الكاميرون كلاجئين. وقد مكنت اتفاقات السلام الموقعة في عام ٢٠٠٨ من عودة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨٥ من المشردين واللاجئين، لا سيما في شمال شرق البلاد، وكثيرا ما وجدوا أن منازلهم قد دمرت وحقولهم غزتها الأعشاب الطفيلية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قيل إن عددا يقدر بـ ٠٠٠ ١٠ شخص أصبحوا مشردين داخليا بينما فر ما يزيد على ٠٠٠ ١٨ إلى تشاد خوفا من انعدام الأمن السائد في الشمال. كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى تستضيف ٧٩٧ ٣ لاجئا سودانيا فروا من دارفور ضمن موجات متتالية ابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٧، من بينهم ٢٤٤ ٣ في مخيم سام ونجة للاجئين،

ومن بين هؤلاء ٩٨٦ ١ من الأطفال. وتولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة عملية مشتركة بين الوكالات للاستجابة في حالات الطوارئ في هذا المخيم لتقديم المساعدة الإنسانية وتحسين البنية التحتية للموقع، وذلك بتعاون وثيق مع اللجنة الوطنية للاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى والسكان المحليين.

٢٦ - وساعد برنامج الأغذية العالمي من جانبه ٠٠٠ ٢١٦ شخص من الفئات الضعيفة والمتضررة من النزاع بما مجموعه ٣٠٠ ٧ طن من السلع الغذائية، بما فيها الإغاثة الطارئة للمشردين داخليا واللاجئين السودانيين، والتغذية المدرسية للأطفال الذين في سن التعليم الابتدائي ومن لم يلتحقوا بعد بالمدرسة، والأغذية التكميلية لتغذية الأطفال الذين يعانون سوء التغذية والحوامل والمرضعات، ومشاريع الغذاء مقابل العمل لإصلاح البنى التحتية الأساسية، والمعونة الغذائية للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، ودعم شبكة الأمان الغذائي للأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية. كما واصل برنامج الأغذية العالمي تسهيل تنقل الأفراد والسلع لأغراض أوساط المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية فضلا عن قدراتها في مجال الدعم اللوجستي (الشاحنات والمخازن).

٢٧ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، في توفير التعليم في حالات الطوارئ إلى ٠٠٠ ١٠٧ طفل في الجزء الشمالي من البلاد المتضرر من النزاع من خلال إنشاء ٧٩ مدرسة ريفية للمجتمعات المحلية. وتم إصلاح الآبار وتركيب المضخات وشيدت حفر مراحيض في مناطق النزاع بكل من أُهام وأُهام - بينديِه وكيمو ونانا - غريبيزي، استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص.

٢٨ - لكن وبعد حدوث زيادة كبيرة في الاهتمام الدولي في عام ٢٠٠٨، قلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة تعبئة الموارد للعمليات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. فعملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٩ لجمهورية أفريقيا الوسطى والداعية إلى جمع ١١٦ مليون دولار لا تموَّل حاليا سوى بنسبة ٢٦ في المائة في حين أن الاحتياجات قد زادت. ودخل حيز التشغيل الصندوق المشترك للعمل الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، وخصص اعتماده الثاني في آذار/مارس ٢٠٠٩ بمبلغ ٤,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لأجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

خامسا – قضايا المرأة

٢٩ – خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب دعم الحكومة والمنظمات النسائية لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي. ففي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، قدمت البعثة المساعدة إلى منتدى جمهورية أفريقيا الوسطى لمشاركة المرأة في الحياة السياسية المسمى ''G23''، لمساعدته على تنظيم الجمعية العامة لتسجيله رسمياً وإطلاق خطة عمله لعام ٢٠٠٩. ويهدف منتدى ''G23'' الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨ بدعم من المكتب إلى تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية، بما في ذلك تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل. كما دعم المكتب منظمة نساء وسط أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية تنضوي تحتها المنظمات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني، المسؤولة عن وضع وتنسيق السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالقضايا الجنسانية على الصعيد الوطني، لتنظيم حملات التوعية بالقضايا الجنسانية كجزء من الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٠ – وفي إطار شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واصل المكتب توعية الوحدات العسكرية التابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بموضوع العنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي، وذلك بهدف زيادة وعي قوة حفظ السلام دون الإقليمية بضرورة حماية المرأة. كما أُطلقت حملات إعلامية محددة تستهدف ضباط الشرطة لتوعية الشرطة الوطنية بضرورة إيلاء اهتمام خاص لحوادث العنف التي تستهدف النساء، وتعزيز فعالية الشرطة في التعامل مع هذه القضية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قام المكتب باستكشاف السبل والوسائل للتعاون مع منتدى المرأة التابع للجنة الوطنية الدائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى المعنية برصد لمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. ويعتزم المنتدى الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إنشاء منبر لتنسيق استراتيجيات الدعوة ذات الصلة بتشجيع المرأة وتعزيز قدرة النساء والفتيات على المشاركة بفعالية أكبر في العملية الديمقراطية.

٣١ – وكجزء من الاحتفالات الرسمية بعيد الأم لعام ٢٠٠٩ في جمهورية أفريقيا الوسطى، تبرع المكتب في ٦ حزيران/يونيه بأسرَّة وناموسيات للسجينات في مؤسسة بيمبو الإصلاحية الواقعة بالقرب من بانغي، في احتفال ترأسته قرينة رئيس الوزراء نيابة عن سيدة البلاد الأولى. وفي احتفال آخر نُظم في اليوم ذاته في مقر الجمعية الوطنية وترأسته السيدة الأولى

بنفسها، قدم المكتب عرضاً عن القضايا الجنسانية والسلام والاستقرار والتنمية، مع التركيز بوجه خاص على الدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في عملية بناء السلام في البلاد.

سادسا – حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٢ – أدى استمرار هشاشة حالة ما بعد الصراع التي تميزت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بحدوث زيادة في أعمال العنف في المناطق الشمالية إلى ازدياد خطر وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت غالبية الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وردت أنباؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ذات صلة بمحافظات بامينغي – بانغوران وأُهام وأُهام – بيندِه وفاكاغا المتضررة من النزاع.

٣٣ – وكان من بين الانتهاكات المبلغ عنها في الشمال أعمال القتل بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز غير المشروعة، وتدمير المنازل والممتلكات، والعنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي. وكان ضحايا هذه الانتهاكات معظمهم من النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وورد أن هذه الانتهاكات ارتكبتها القوات الحكومية وحركات التمرد والجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها جماعات الدفاع الذاتي والعصابات الإجرامية.

٣٤ – وفي أجزاء أخرى من البلاد، لا سيما في محافظات سانغا – بئير، ونانا – مامبيره، وكادي، وأُمبيلا مبوكو، وكيمو، ولوباي، وردت أنباء عن حدوث زيادة في أعمال اللصوصية والإجرام وكذلك والعدالة الغوغائية، وذلك في ظل قيود شديدة في قدرة قوات الشرطة والقضاء وضغوط اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. وعلى صعيد بانغي والمناطق المحيطة بها، بدا أن ثقافة الإفلات من العقاب تهيمن على سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وبشكل خاص أفراد الأمن. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة، لا تزال مزاعم بشأن الفساد داخل السلطة القضائية تشكل تحديا كبيرا.

٣٥ – وفي شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا بزيارة متابعة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وسلط الضوء على ضرورة إيجاد حلول دائمة لمشاكل المشردين داخليا كجزء من عملية مستدامة لتوطيد السلام. وخلال الفترة نفسها، دعم المكتب وشركاء دوليون آخرون بناء السلام الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون العقوبات والقانون العسكري الجديدين الذين، بمجرد أن يوافق عليهما البرلمان، سيعززان الإجراءات لإقامة العدل في البلاد. وفي غضون ذلك، أُنشئت رسميا في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ محكمة العدل العليا التي دعا إليها الدستور ودعت إليها التوصيات

المنبثقة عن الحوار. وستقرر المحكمة أساسا في قضايا الاتهامات بالخيانة العظمى وغيرها من الأعمال التي تنطوي على سوء سلوك خطير من قبل الوزراء وأعضاء البرلمان ورئيس الدولة.

٣٦ - وفي ٤ أيار/مايو، نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في مدى وفاء جمهورية أفريقيا الوسطى بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل. وشمل الحوار البناء الذي جرى مع وفد حكومي رفيع المستوى والتوصيات المنبثقة عن ذلك الاستعراض طائفة واسعة من القضايا المثيرة للانشغال، بما فيها احترام حقوق المرأة والطفل، ومن ضمنها إنهاء تجنيد الأطفال وعادة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ونزع صفة الجريمة عن الشعوذة. وإنني أشجع الحكومة على النظر بعناية في التقرير النهائي والتوصيات وتعزيز تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان.

٣٧ - ووافقت الحكومة على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشرعت أيضا في بذل الجهود لإعادة الانضباط داخل القوات المسلحة من خلال عقد جلسة للمحكمة العسكرية الدائمة في نيسان/أبريل، حيث تمت مقاضاة اثنين وعشرين من صغار الضباط العسكريين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. غير أن مكافحة الإفلات من العقاب في المستويات العليا من القيادات العسكرية لم تُعالج إلى حد كبير، مما يساهم في بث القلق على نطاق واسع إزاء ما يُظن أنه انعدام المساءلة داخل قوات الأمن والدفاع.

٣٨ - وأُثيرت في وسائل الإعلام تساؤلات عن احترام سيادة القانون بعد ورود أنباء عن تعيين السيد صيف دوربار في بداية عام ٢٠٠٩، وهو مواطن ورجل أعمال باكستاني، في منصب نائب وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤول عن التعاون الدولي، على أن يكون مقر إقامته في لندن. وتحدثت أنباء مفادها أن السيد دوربار كان قد أُدين في فرنسا بارتكاب جرائم اقتصادية. وأبلغ الرئيس بوزيزي الرئيسَ المؤقت للمكتب بأن ذلك المنصب ليس منصبا تنفيذيا، لكنه ذو صبغة فخرية فقط اعترافاً باستثمارات السيد دوربار الاقتصادية المهمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولن يكون بأي حال من الأحوال بمثابة ستار يقيه من العدالة.

٣٩ - ومن ناحية أخرى، تتعاون مجموعة الحماية في قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب مع وزارة الدفاع لجعل حقوق الإنسان وقانون اللاجئين وحقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي من صميم وحدات التدريب لقوات الدفاع والأمن، وهي عملية من المرجح أن تزيد الاحترام لسيادة القانون وتقلِّل حالات الإفلات من العقاب.

٤٠ - وقد ازدادت حالة حقوق الإنسان سوءا من جراء عدم كفاية القدرات القضائية الوطنية. فقطاع العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يعاني من نقص شديد في الموارد،

مما يؤدي إلى عدم كفاية الموارد البشرية في كل المناطق، ونقص برامج التدريب وبرامج بناء القدرات المهنية، وقلة الموارد المادية للأنشطة القضائية والمؤسسات القضائية المتداعية. وستسدي وحدة استشارية قضائية داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المشورة للممثل الخاص للأمين العام بشأن مسائل العدالة وستدعم النظراء على الصعيد الوطني في وضع استراتيجية قضائية وطنية لسد الفجوة التي تعتري مجال القضاء.

٤١ - وأدى الصراع وسوء الإدارة والفساد وضعف البنية التحتية إلى أوضاع مؤسفة في السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهذه المواقع تفتقد بصفة عامة المرافق والمعدات الطبية الأساسية، وكذلك المياه والصرف الصحي، ولا تستوفي الحد الأدنى من المعايير المطلوبة بموجب قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (١٩٥٥). وستقدم وحدة استشارية لقطاع المؤسسات الإصلاحية داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المشورة الفنية إلى الممثل الخاص للأمين العام وستشرع في الاتصال بالجهات الفاعلة الوطنية لتيسير وضع استراتيجية لتحسين أوضاع السجون. ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يتم تدريب موظفي السجون وفق نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون، الأمر الذي أدى إلى اعتداءات جسيمة على السجناء وانتهاكات جسيمة لحقوقهم.

٤٢ - ولا زلتُ أشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى إذ أعتبر أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون عنصرا حاسما لتحقيق سلام دائم في البلاد. ولذلك، فإنني واصلت التأكيد على ضرورة وضع حد للاعتداءات المبلغ عنها وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في لقاءاتي مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خلال هذه الفترة.

سابعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

٤٣ - وفقا للتوقعات الاقتصادية التي أصدرها صندوق النقد الدولي، فإن عام ٢٠٠٩ سيكون عام تحد من نوع خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث يُقدر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي فقط بنسبة ٢,٤ في المائة بدلا من ٤,٥ في المائة كما كان متوقعا في البداية. ومن المرجح أيضا أن يشهد هذا العام زيادة في النفقات الحكومية وذلك بصفة خاصة بسبب تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتحضيرات لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠. وينبغي أن تساعد متابعة الإصلاحات الاقتصادية الجارية على تحسين الأداء في مجال تعبئة الإيرادات الضريبية والجمركية في عام ٢٠٠٩. وقد زادت هذه الإصلاحات أيضا في احتمالات أن تبلغ

جمهورية أفريقيا الوسطى قبل ٣٠ حزيران/يونيه، حسبما يُقال في زمن قياسي مدته سنتان، نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف عبء الديون عن البلاد.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق بشأن استمرار هيمنة الإغاثة الإنسانية على التعاون الإنمائي، فضلا عن تركُّز أنشطة التنمية الاقتصادية في عدد قليل من المناطق في البلد. وفي حين أن عدد المنظمات الإنسانية في تزايد، هناك عدد قليل من المنظمات المعنية بالمرحلة الانتقالية والمنظمات الإنمائية العاملة في مناطق النزاع، وحتى في مناطق بالجنوب لم تتضرر بصفة مباشرة من النزاع. ولذلك يُخشى بشكل متزايد أن تصبح المناطق الجنوبية التي لم تتضرر بصفة مباشرة بالعنف مرتهنةً للمساعدات الإنسانية، أو قد تتزلق مناطق أخرى في حالات الطوارئ بسبب عدم وجود برامج التنمية.

ثامنا - الأنشطة التنفيذية من أجل دعم التنمية

٤٥ - تابعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي تشمل أولوياته ما يلي: (أ) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان؛ (ب) والانتعاش بعد انتهاء النزاع ومكافحة الفقر؛ (ج) ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٦ - وفي مجال الحكم ومنع الأزمات، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعاون وثيق مع المكتب دعما لمهمة توطيد السلام. وكان الدعم المحدد موجها نحو النجاح في عقد الحوار السياسي الشامل، وكذلك الدعم التقني الذي قدمه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع النزاعات والإنعاش إلى المكتب لتسهيل عمل لجنة المتابعة التي شكلت لتعزيز تنفيذ أحكام اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل. كما وفر الخبرة اللازمة لإصلاح القضاء وتعزيز العمليات الديمقراطية المتصلة بسير عمل الجمعية الوطنية.

٤٧ - وفي مجال الأمن الغذائي، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بتوزيع ١ ٣٠٠ طن من المواد الغذائية والبذور والمعدات الزراعية لتغطية احتياجات ٦٦ ٠٠٠ من الأسر الضعيفة. كما أعدت منظمة الأغذية والزراعة مشروعا للتسهيلات الغذائية بمبلغ ١٠ ملايين يورو ستموِّله المفوضية الأوروبية ووزعت أيضا ٣ ٠٠٠ من الماعز على الأسر الضعيفة التي أعيد لم شملها وتوطينها في المناطق المتضررة من النزاع.

٤٨ - وتمكن عدد يقدر بـ ٠٧٦ ١٤١ طفلا، من بينهم ١٦٩ ٦٩ طفلة، من الحصول على التعليم الأساسي الجيّد في ١٣ محافظة بفضل مشروع لليونيسيف نُفذ بشراكة مع المجتمعات المحلية ومنظمات غير حكومية، الأمر الذي مكّن من إصلاح و/أو بناء ٢٧ فصلا دراسيا في ٩ مدارس، وفرت ما مجموعه ٠٠٠ ٥ مقعد و ٠٠٠ ٨١ كتاب مدرسي.

٤٩ - وفي قطاع الصحة، دعمت منظمة الصحة العالمية الحكومة للتصدي لتفشي الحمى الصفراء وداء التهاب السحايا وشلل الأطفال، وذلك من خلال حملات التحصين المحلية. ونظمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين أكبر حملة صحية من نوعها في جمهورية أفريقيا الوسطى لتطعيم ٣٠٢ ٦٨٣ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا ضد داء الحصبة وتقديم ناموسيات طويلة الأمد/معالجة بمبيدات الحشرات والصابون إلى ٩١٨ ٨٥٦ طفلا دون سن الخامسة. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، دعمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أيضا الدعم حملتين لتطعيم ٠٠٠ ٧٦٠ طفل دون سن الخامسة ضد داء شلل الأطفال نظرا لاكتشاف حالتين للإصابة بداء شلل الأطفال الحاد في نهاية عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم المالي والتقني لصياغة مبادئ توجيهية للدوائر الصحية في إطار خريطة الطريق الوطنية للحد من وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة. كما واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم تجديد البنية التحتية الصحية وتزويدها بالمعدات التقنية والمنتجات الصحية.

٥٠ - وفي ما يتعلق بتعزيز جهود بناء القدرات الوطنية وتعزيز مكافحة الفقر، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم اجتماع المائدة المستديرة المعنية بالقطاع الخاص والعمالة والتكامل الإقليمي الذي عقد في بانغي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بمشاركة واسعة من الشركاء الدوليين. ووجهت أنشطة بناء قدرات وزارة التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي الدعم إلى الآليات اللازمة لرصد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بناء القدرات لرصد وتقييم تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٠). وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يساهم البرنامج الإنمائي في بناء قدرات هياكل التمويل الصغير بوزارة المالية. ويدعم أيضا الجهود الوطنية لمكافحة تدهور البيئة.

٥١ - وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يُقدم الدعم المالي من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل من خلال البرنامج الإنمائي إلى المجلس الوطني لمكافحة الإيدز. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، خضع ٧٨٢ ١١٤ شخص طوعاً لاختبارات

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث ثبت أن ٥٩٧ ٥ من النساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وتم توفير خدمات الإشراف والعلاج الطبي لفائدة ٤٥٤ ١٧ مريضا، ومُنح ٥٥٠ ١٠ مريضا العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وفي إطار برنامج مكافحة الملاريا، وُزعت ٠٠٠ ٦٠٠ ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات وتلقى ٤٧٤ ١٣٢ طفلا دون الخامسة من العمر العلاج المضاد للملاريا. وفي الوقت ذاته، وبالإضافة إلى المراكز القائمة التي أنشئت لرعاية الأيتام والأطفال الضعفاء، من المقرر إنشاء ستة مراكز أخرى في عام ٢٠٠٩.

تاسعا – التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٥٢ – في ١٥ آذار/مارس، نُظم حفل لنقل مهام قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في بيراو الواقعة في منطقة فاكاغا، وذلك في حضور وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووزير الاتصال والمصالحة الوطنية، سيرياك غوندا، ووزير الشؤون الخارجية، أنطوان غامبي، وسفير فرنسا لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، جان بيار فيدون، ورئيس وفد مفوضية الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، جان – كلود إسميو.

٥٣ – ومن ناحية أخرى، واصل المكتب دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في القيام بولايتها في شمال شرق البلاد. وزار ممثلي الخاص ورئيس البعثة، فيكتور دا سيلفا أنجيلو، بانغي في ٢٧ نيسان/أبريل لتقديم قائد القوة الجديد، العميد محمد كاندجي، إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى التي ناقش معها أيضا الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في منطقة فاكاغا حيث انتشرت البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع مع زملائه في المكتب لاستعراض سبل ووسائل تعزيز التعاون بين البعثات. وأجرى السيد أنجيلو مناقشات مع كبار المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى والمكتب وفريق الأمم المتحدة القطري وكذلك مع بعض أعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الإنسانية غير الحكومية عندما زار بانغي من جديد في ٢٧ أيار/مايو. وقد دخل طور العمل مكتب للاتصال تابع للبعثة يوجد داخل مبنى المكتب في بانغي.

عاشرا – أنشطة لجنة بناء السلام

٥٤ – كثفت لجنة بناء السلام جهودها منذ بداية هذا العام لتمتين علاقاتها مع جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك وضع استراتيجية متكاملة للبلاد. ولهذا الغرض، سافر رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتابعة لجنة بناء السلام، يان غرولز،

السفير والممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، إلى بانغي عند نهاية كانون الثاني/يناير لبدء عملية إعداد المشروع الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام. ومكث هناك فريق مؤلف من خبيرين من مكتب دعم بناء السلام لمدة أسبوعين لتسهيل المشاورات بين جميع الأطراف المعنية. وأُحيل المشروع المنبثق عنها إلى لجنة بناء السلام وإدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة في نيويورك للنظر فيه. واعتمدت الوثيقة التي نتجت عن ذلك، والتي حظيت بتأييد جميع الجهات الفاعلة المشاركة في جهود بناء السلام في البلاد، بما فيها الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، في اجتماع رسمي عقدته لجنة بناء السلام في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥٥ - وبعد اعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى رسمياً، سافر رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في مهمة إلى بانغي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ لتقديم وثيقة الإطار الاستراتيجي إلى جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني، بما فيها الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة ووسائل الإعلام، وذلك بهدف زيادة تعزيز التأييد الوطني للاستراتيجية والشروع رسمياً في تنفيذها. وتزامنت تلك الزيارة مع الجهود الجارية لإقامة وجود متكامل للأمم المتحدة على أرض الواقع، سيُكلف كجزء من ولايته بدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في البلاد.

٥٦ - وبدعم من مكتب دعم بناء السلام، وجه رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى جهوده نحو الأهداف التالية: (أ) زيادة ودعم اهتمام المجتمع الدولي بالوضع السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ب) وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في البلاد؛ (ج) ودعم التنسيق بين الجهات المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الرئيس جهوده على التوعية وتعبئة الموارد وقام بزيارات إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك الدولي في واشنطن العاصمة، وزيارات للتوعية إلى وزارة الخارجية في واشنطن العاصمة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي البلجيكية. وفي الآونة الأخيرة، ركز الرئيس مزيدا من الاهتمام على موضوع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال بذل الجهود لتعبئة الموارد، وأنشطة التوعية والمشاركة في مختلف آليات التنسيق المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حادي عشر –مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٧ - كما ورد في مقدمة هذه الوثيقة، رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الذي اعتمد في ٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2009/5) بتوصيتي المؤرخة ٣ آذار/مارس (انظر S/2009/128) والداعية إلى إنشاء مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يحل محل مكتب الأمم المتحدة الحالي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلب إلي المجلس أيضا أن أطلعه، في سياق تقريري المقبل عن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على هيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوامه، ''واضعا في الاعتبار أن موارد البعثات السياسية الخاصة محدودة''.

ألف – ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٨ - في البيان الرئاسي المذكور آنفا، لاحظ مجلس الأمن بارتياح أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام سيؤدي المهام التالية:

(أ) مساعدة الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات الإدارية والعمليات الانتخابية؛

(ب) المساعدة في الإنجاز الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛

(هـ) التنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام ودعم عملها، وكذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام؛

(و) تبادل المعلومات والتحليلات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل اضطلاع المكتب المتكامل بالمهمة الإضافية التالية:

(ز) المساعدة على كفالة معالجة مسألة حماية الطفل على الوجه الصحيح لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل منها دعم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقا للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

باء – الترتيبات الانتقالية

٥٩ – تضم خطة الانتقال من مكتب الأمم المتحدة الحالي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى، وستركز على استكمال الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويشمل ذلك وضع ميزانية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في شكلها النهائي، وتعيين الموظفين، والتحديد المسبق لأماكن المرافق وغيرها من أشكال الدعم الإداري للمكتب. وسوف تُعد خطط تفصيلية للتنفيذ لكل برنامج من البرامج المتكاملة للمكتب، كما ستُحشد الموارد المالية للبدء في تنفيذ أنشطة البرامج المتكاملة، بما في ذلك تحديد الآليات الملائمة لتعبئة الأموال وإدارتها.

٦٠ – وخلال المرحلة الثانية، ستتوقف أعمال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وسيدخل مرحلة تصفية إدارية تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في حين سيبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عمله في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وخلال المرحلة الثالثة، ورهنا بالتطورات التي ستحدث على أرض الواقع، يُتوقع إنجاز الأنشطة المرتآة في الإطار الاستراتيجي المتكامل.

٦١ – وفي غضون ذلك، شرعت إدارة الشؤون السياسية، في إطار عملها مع الإدارات والوكالات ذات الصلة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في اتخاذ سلسلة من التدابير اللوجستية الرامية إلى تيسير عملية الانتقال السلس في الوقت المحدد. وسوف تنفذ هذه التدابير في حدود الموارد المتاحة، وستشمل إعادة تشكيل حيز المكاتب وتجديده، وتعزيز مولدات الطاقة الكهربائية، وتحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شراء معدات التداول الفيديو وتركيبها.

جيم - هيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام وقوامه

٦٢ - يُقترح أن يرأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام الممثل الخاص للأمين العام، برتبة أمين عام مساعد، الذي سيكون مسؤولا أمام إدارة الشؤون السياسية التي ستعمل، باعتبارها المؤسسة الرائدة، في تعاون وثيق مع قام مكتب دعم بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها في البلد لمساعدة المكتب على القيام بالمهام المنوطة به. وسيساعده نائب الممثل الخاص، برتبة مدير (مد-٢)، الذي سيكون أيضا بمثابة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي سيتيح الروابط الهيكلية بين أعمال الأمم المتحدة السياسية والإنمائية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون نائب الممثل الخاص مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام في بصفته نائبا عن المكتب المتكامل، وسيحتفظ بوضعه من حيث التسلسل الإداري بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

٦٣ - وينبغي أن يشمل ملاك موظفي المكتب ممثلي الخاص ونائبه، و ٦٣ موظفا مدنيا دوليا من الفئة الفنية، ومستشاريْن عسكريين واثنين من مستشاري الشرطة المدنية فضلا عن ١٤ موظفا فنيا وطنيا، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة.

٦٤ - وسيضم المكتب مكتب استقبال لدعم ممثلي الخاص، ومكتب لنائب الممثل الخاص/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وأربعة أقسام فنية تركز على المجالات الرئيسية في ولاية البعثة، أي الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والعدالة، والمؤسسات الأمنية والإعلام. وسيعمل رئيس الديوان برتبة مد-١، من بين أمور أخرى، على ضمان التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة لجميع أنشطة البعثة بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للممثل الخاص للأمين العام وتوجيهاته؛ وتنسيق برامج العمل والإشراف على أنشطة سائر الكيانات الموجودة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وتحمُّل المسؤولية الإدارية العامة عن الموظفين العاملين في المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام، وضمان أن يتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم المطلوب للقيام بمهامه.

٦٥ - وينبغي أن يضم مكتب الاستقبال للممثل الخاص مساعدا خاصا (ف-٤) لضمان تدفق المعلومات بشكل سلس ومنسق بين مكتب الممثل الخاص والقطاعات الأخرى في البعثة، ومستشارا في الشؤون الجنسانية (ف-٤) لضمان معالجة المنظورات الجنسانية أثناء تنفيذ ولاية البعثة، وذلك امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام

والأمن و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي. وسيقدم المستشار في الشؤون الجنسانية المشورة والدعم بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ تدابير للحد من العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي. وسيضم مكتب الاستقبال مستشارا في مجال حماية الطفل (ف-٤) لمساعدة الممثل الخاص على ضمان إدراج مسائل حماية الطفل وحقوق الطفل وقضايا الطفل الأخرى على النحو الواجب في العمل اليومي للبعثة، ومعالجتها بالشكل الملائم في مبادرات السلام، وحين وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك دعماً لآلية الرصد والإبلاغ التي أنشئت وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وكذلك في مساعدة فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحسين نظم العدالة للأطفال.

٦٦ - وستضم وحدة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق موظفا أقدم للتخطيط الاستراتيجي (ف-٥)، وموظفا للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق (ف-٤) سيدعمان عمل لجنة بناء السلام. وستعمل الوحدة وفقا للتوجيه الاستراتيجي لفريق مشترك للسياسات العامة يرأسه الممثل الخاص للأمين العام مع نائبه بصفته نائبا للرئيس، ويتألف من رؤساء أقسام البعثة ورؤساء الوكالات والبرامج. وستقوم بوضع خطط مشتركة للأمم المتحدة وتعزيز التكامل بين الجوانب السياسية والإنمائية لعمل المنظمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية والأنشطة البرنامجية لكافة جهات الأمم المتحدة الفاعلة في هذا البلد. وستيسر الوحدة أيضا عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتشمل موظفين من مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، سيدعمهم موظف التخطيط الاستراتيجي والتنسيق (ف-٣/٤)، وأربعة موظفين للتخطيط والتنسيق، يكون كل واحد منهم منتدبا من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٦٧ - وسيساعد قسم الشؤون السياسية الجهود الوطنية والمحلية لتعزيز التنفيذ السلس والكامل لتوصيات الحوار السياسي الشامل، لا سيما من خلال تقديم الدعم للإصلاحات الإدارية والعمليات الانتخابية، فضلا عن تيسير الجهود المبذولة لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يركز بشكل خاص على تيسير منع المنازعات السياسية والأمنية الناشئة وحلها. وسيقدم القسم التحليل الاستراتيجي بشأن التطورات السياسية والأمنية الداخلية ودون الإقليمية ذات الصلة، ويواصل العمل مع

الأطراف المعنية الرئيسية الوطنية ودون الإقليمية والدولية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسيضم موظفا أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، يساعده موظف فني للشؤون السياسية (ف-٤) وموظفان للشؤون السياسية (ف-٣) وموظف فني للشؤون المدنية (ف-٣) وأربعة موظفين فنيين للشؤون المدنية برتبة موظف فني وطني سيعينون في كل من المكاتب دون الإقليمية الأربعة التي ستُحدد ماهيتها بصورة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان تقاسم الموارد والمرافق العامة بشكل محكم وكذلك التغطية الجغرافية الفعلية للبلد برمته. وسيعمل موظفو الشؤون المدنية الفنيون مع السلطات الوطنية والمحلية والشركاء العاملين في المجال الإنساني للمساعدة في استعادة سلطة الدولة وتوطيدها على صعيد البلد.

٦٨ - وينبغي أن يضم قسم حقوق الإنسان والعدالة موظفا أقدم لشؤون حقوق الإنسان (ف-٥)، وأربعة موظفين فنيين لشؤون حقوق الإنسان برتبة ف-٤ و ف-٣ و ف-٢، وخمسة من متطوعي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سيقود أربعة منهم مكاتب حقوق الإنسان التابعة للقسم في الأرياف، وأربعة موظفين فنيين وطنيين. وبالإضافة إلى مهام الرصد والحماية والإبلاغ التي يقوم بها القسم، فإنه سيواصل تقديم الدعم لبناء قدرات المؤسسات الوطنية والشركاء الآخرين في عملية السلام، بما فيها قوة حفظ السلام الإقليمية، بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لمواجهة التحديات المشتركة في مجال حقوق الإنسان. وسيواصل القسم أيضا جهوده الرامية إلى جعل حقوق الإنسان في صلب عمل مختلف الأقسام والوحدات والمساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وبتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، سيساعد القسم الحكومة على تعزيز احترام سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وخاصة من خلال تقديم تقارير منتظمة عن آخر المستجدات في الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان في البلاد، ووضع استراتيجيات لبناء قدرات المجتمع المدني تركِّز على التدريب والتوعية في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيساهم في تنمية وتنشيط قدرة النظام القضائي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيسدي موظف للشؤون القضائية (ف-٤) المشورة للممثل الخاص للأمين العام بشأن قضايا العدالة، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز النظام القضائي، من خلال وضع استراتيجية وطنية. وبالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، سيقوم الموظفون بحشد الدعم لتوفير الموارد في قطاع العدالة، ومساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في تطوير القدرات المهنية والوصول إلى العدالة. وينبغي أن يشمل القسم أيضا خبيرين في شؤون

السجون معارين من الدول الأعضاء لتقديم المشورة الفنية إلى الممثل الخاص للأمين العام وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل بشأن قضايا المؤسسات الإصلاحية، وموظفا فنيا وطنيا للبرامج. وسيضعون مع الشركاء الرئيسيين استراتيجية للسجون وينفذون الخطط لتعزيز نظم السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تنظيم برامج تدريبية في مجالات القدرات والإدارة والأمن. وسيكون أحد الأنشطة الرئيسية التي سيقومون بها أيضا الدعوة إلى حشد الأموال اللازمة لدعم برامج السجون.

٦٩ - وسيضم قسم المؤسسات الأمنية رئيسا للقسم (ف-٥)، ومستشاريْن في شؤون الشرطة ومستشاريْن عسكريين تعيرهم الحكومات الوطنية، ومستشارا في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-٣). وسيعمل المستشار في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمثابة مسؤول تنسيق قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وسيعمل لهذا الغرض بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتولى هذا المستشار متابعة تنفيذ الجوانب السياسية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم المساعدة اللازمة لتمكين الممثل الخاص للأمين العام من القيام بمهامه بصفته رئيس اللجنة التوجيهية لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيركز القسم على دعم السلطات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وسيقدم هذا القسم المشورة الاستراتيجية والدعم في مجال بناء القدرات للمؤسسات الأمنية الوطنية، بما فيها الجيش والشرطة. كما أنه سيقدم المشورة بشأن الآثار العسكرية والأمنية للتطورات الداخلية ودون الإقليمية، وسيجري اتصالات مع مسؤولي الأمن في بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٧٠ - وسيضم قسم الإعلام موظفا فنيا لشؤون الإعلام (ف-٤)، وموظفا لشؤون الإعلام (ف-٣)، وموظفا فنيا وطنيا، سيساعدانه في وضع استراتيجية إعلامية على صعيد المنظومة لأسرة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك للتعريف بأنشطة الأمم المتحدة باللغة الفرنسية واللغة القومية، السانغو، وابتداع رؤية مشتركة للأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الفريق القطري. وسيُركز القسم على توعية الجمهور بالسلام والمصالحة، في إطار عمله بتعاون وثيق مع وسائل الإعلام المحلية.

٧١ - وسيوفر قسم الأمن والسلامة المتكامل الأمن الكافي للبعثة المتكاملة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيضع القسم خطة أمنية ستشمل استعراضات لتقييم المخاطر الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتحديد مواصفات نظام إدارة الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى وأوجه مساءلة ومسؤوليات الإدارة والموظفين الذين يعملون في النظام؛ وتخطيط

تدابير المبادرة ورد الفعل المرتبطة بالحالات الأمنية الطارئة كالكوارث الطبيعية وعمليات إجلاء الموظفين (الموظفون الدوليون) و/أو إعادة توطينهم (الموظفون الوطنيون والدوليون)، وإدارة حوادث احتجاز الرهائن، والتصدي للأعمال الإجرامية الأخرى التي ترتكب ضد الموظفين. وسيرأس القسم موظف أمن أقدم (ف-٤/٥) يساعده موظف أمن من الفئة الفنية و ١٦ من ضباط الأمن (الخدمة الميدانية)، و ٢٨ من المساعدين في مجال الأمن المحلي (الخدمات العامة). وستُدعم إدارة الأمن بالعناصر الإدارية اللازمة وتشمل وجودا إقليميا في بانغي، وبامباري، وبوسانغوا، وبوار. وسيعمل ضباط الأمن مع السلطات الوطنية والمحلية لتيسير تقديم الدعم الفعال لموظفي الأمم المتحدة وعملياتها.

٧٢ - وسيقدم قسم الإدارة الدعم المتعدد قطاعات لحسن سير عمل البعثة في مجالات الإدارة العامة، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات، والموارد البشرية، وإدارة المرافق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والسفر، والأمن.

ثاني عشر - ملاحظات

٧٣ - لقد وصلت عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مفترق الطرق، وهو ما يتطلب أكثر من أي وقت مضى استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على العملية في مسارها وتجنب الانزلاق مجددا في براثن النزاع.

٧٤ - ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، ستخلد جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعباً الذكرى السنوية الحادية والخمسين للإعلان عن الجمهورية. وستقوم بذلك وقد ترسخت في النهاية المؤسسات الجمهورية في البلاد بعد سنوات من النزاع المتكرر والحكم غير الدستوري خلال العقود الخمسة الماضية. غير أن هذا الإنجاز التاريخي لا يزال هشا، حيث لا تزال عملية توطيد السلام في البلاد تواجه تحديات كبيرة وحيث أن هذه المؤسسات لا تعمل دائما بفعالية كما ينبغي لها. وقد سرّني الالتزام المتزايد للشعب ككل بالعملية الديمقراطية واحترام سيادة القانون، وهو ما يشكل أساسا متينا تنبني عليه آمال وطموحات هذا البلد في المستقبل.

٧٥ - ويظل أكثر التحديات إلحاحا، في اعتقادي، الحاجة إلى الحد من ارتفاع معدلات الفقر المدقع الذي تعيش في ظله الأغلبية الساحقة من الناس في بلد حباه الله بوفرة من الموارد الطبيعية الثمينة. ولهذا فإنني لا زلت أؤكد على أهمية اتباع نهج شامل في السعي من أجل تحقيق الاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما سيسمح بأخذ العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والإدارية والسياسية - العسكرية في الاعتبار كجزء من صفقة

شاملة. وضمن هذا السياق ذلك، أرحب باعتماد التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتابعة لجنة بناء السلام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، والذي يحدد ثلاثة مجالات ذات أولوية يمكن الاستناد عليها لبناء جهود الشراكة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، وهي إصلاح قطاع الأمن، والحوكمة وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي. ولكي تُؤتي الشراكة الاستراتيجية النتائج المتوقعة منها، من المهم للغاية أن يجدد كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها، من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، التزامه بأداء دوره للمساعدة على إعادة بناء بلد مستقر ومزدهر وديمقراطي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعمي الشخصي ودعم منظومة الأمم المتحدة للجهود المستمرة في سبيل تحقيق الاستقرار في البلاد.

٧٦ - ويمثل إعداد وتنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠ نتيجة أساسية للحوار السياسي الشامل. ومن الأهمية بمكان احترام هذا الجدول الزمني للانتخابات، في سبيل الشفافية والنظام الدستوري. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بالعمل الجاري لتنقيح قانون الانتخابات وأشدد على الضرورة الملحة لإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة. وستكون الأمم المتحدة مستعدة، بمجرد أن تُهيأ الظروف اللازمة، للنظر في تقديم المساعدة التقنية للمساهمة في العملية الانتخابية.

٧٧ - ويشكل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو من بين التوصيات الأخرى ذات الأولوية للحوار، أمرا بالغ الأهمية لتحقيق سلام وأمن دائمين، بما في ذلك للجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وتنظيم انتخابات سلمية. ولذلك فإنه من الضروري توفير التمويل الكافي لهذا البرنامج الذي اعتمدته اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك منعاً لمزيد من التأخير في تنفيذ المشاريع. وفي هذا الصدد، أثني على الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا للمساعدة المالية السخية البالغة ثمانية بلايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي والتي أعلنت عنها في ليبرفيل يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشجع حكومة البلاد على العمل على تأمين هذا الالتزام المالي لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لنيتها الأصلية، وأرحب بإقامة روابط دائمة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومحاور التنمية للجماعة الأوروبية لكي تؤثر بشكل إيجابي على عملية إعادة الاندماج. وأرحب أيضا بالمساهمة البالغة ٨ ملايين دولار التي أعلنها البنك الدولي في بانغي، في نيسان/أبريل، لدعم المشاريع الإنمائية للمجتمعات الريفية التي يمكن أن تتيح في نهاية الأمر فرصا للمشاركين لإعادة توطينهم في مرحلة إعادة الإدماج من البرنامج. ولذا أناشد مرة أخرى المجتمع الدولي وحكومة جمهورية

أفريقيا الوسطى أن يستجيبا بسخاء وفي الوقت المناسب للاحتياجات المالية الملحة من أجل التنفيذ الفوري والفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٨ - وما زلت قلقا إزاء استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب الذي يسهم في تهيئة مناخ تتفشى وتكثر فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد وعدم احترام سيادة القانون، مما يسهم أيضا في عدم تثبيط الاستثمار الاقتصادي الأجنبي. ومن الضروري، إذا أريد للسلام أن يدوم، ضمان تقديم المتهمين بانتهاك القانون، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إلى العدالة على وجه السرعة. ومما يثير القلق بوجه خاص ورود تقارير تتحدث عن مختلف أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفئات الضعيفة الأخرى، وكذلك تقارير عن استمرار تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة. وإنني أنوه بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، في سبيل تعزيز احترام حقوق الطفل والمساواة والإنصاف بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية. وأرحب بقرار مجلس الأمن القاضي بإدماج جوانب حماية الطفل في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سينشأ مستقبلا.

٧٩ - إن الإشارة إلى هذه المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تتقاطع حدود البلد مع حدود تشاد والسودان، تحت اسم ''مثلث الموت'' لهي تذكرة مأساوية بالنطاق والطابع الإقليميين لانعدام الأمن عبر الحدود السائد في المنطقة. وربما كانت البلاد الأقل استعدادا من بين البلدان الثلاثة، نظرا لقلة قدراتها ومواردها، لمواجهة التحديات المكلفة لانعدام الأمن عبر الحدود بنفسها. وبينما يجري نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في منطقة فاكاغا الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الظروف الأمنية من المرجح أن تتحسن تدريجيا. وعلى المدى الطويل، لا تزال التجربة الجارية في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث تشارك الكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، منذ عام ٢٠٠٥، في عمليات مشتركة في سياق ترتيب ثلاثي بدعم من مكتب دعم بناء السلام والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود، تشكل مثالا على الوعد الهائل الذي قد يكون من المفيد تكراره للتصدي لانعدام الأمن على طول حدود البلد الأخرى التي يسهل اختراقها.

٨٠ - واستنادا بوجه خاصة على التجربة الغنية المتمثلة في الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر الماضي، هناك شعور بأن البلاد قد فتحت صفحة جديدة وتنظر أكثر فأكثر نحو مستقبل أكثر أملا، بالرغم من التحديات الصعبة العديدة التي لا تزال قائمة. وللمساعدة على تجنب أي انتكاسة، سيكون من المهم، في المدى القريب، الاستفادة من الزخم الناشئ عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ما يلي: (أ) إنهاء التمرد وانعدام الأمن من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ (ب) وضمان إجراء الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠ في الوقت المناسب وبطريقة سلمية وذات مصداقية؛ (ج) وإنهاء الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (د) والمساهمة في تحسين ظروف السكان المعيشية ونوعية حياتهم. وبناء على خارطة الطريق تلك المتواضعة نسبيا ولكنها تطلعية، أنا على يقين بأن حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى سيأخذان بزمام المبادرة من أجل بناء سلام دائم، بدعم من المجتمع الدولي.

٨١ - وسيساعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الوشيك على ضمان إطار أفضل تنسيقا وأكثر تماسكا لبلوغ الحد الأمثل في تقديم المساعدة من منظومة الأمم المتحدة للمساهمة على نحو أجدى في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، أود أن أوصي مجلس الأمن بأن يوافق على الهيكل والولاية المقترحين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها سنة واحدة على النحو المبيّن في الفقرات من ٥٩ إلى ٧٣ أعلاه. وفي حال موافقة المجلس على توصياتي بشأن إنشاء هذا المكتب، فإنني أعتزم السعي للحصول على الموارد اللازمة لتمويله من الجمعية العامة.

٨٢ - وأود أن أؤكد مرة أخرى أن أعرب عن عميق تقديري للجهود البناءة التي يواصل أعضاء المجتمع الدولي بذلها للمساعدة على توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على المساهمة الهامة المتعددة القطاعات التي يقدمها الشركاء الإقليميون لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، التي أتاحت بسخاء، على الرغم من قلة مواردها، المساعدة المالية وقوات حفظ السلام وجهود الوساطة الحاسمة، لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى بروح من التضامن الإقليمي.

٨٣ - وأود أن أترحم على روح الرئيس عمر بونغو أونديمبا، الذي ظل ملتزما على الدوام بالسعي لتحقيق سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كرس الكثير من الجهد

والاهتمام والموارد لهذه العملية باعتباره الوسيط الإقليمي، وأشرف شخصيا على توجيه أعمال الحوار السياسي الشامل الحاسمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وكذلك الجهود التي أدت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في ليبرفيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٨٤ - وأود أن أثني على الرئيس المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، سامي كوم بوو، وموظفي المكتب ككل، فضلا عن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى، على تفانيهم المستمر خدمة لقضية السلام والتنمية في ذلك البلد، وغالبا ما كان ذلك في ظروف صعبة جدا.

٨٥ - وأعرب أيضا عن امتناني لسهله - وورك زوده، التي تولت مهامها يوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على قبولها العمل في منصب ممثلتي الخاصة الجديدة ورئيسة المكتب، في مرحلة حرجة من عمر البعثة، بينما يجري الانتقال إلى مكتب متكامل. وأنا واثق بأنها ستحصل على الدعم والتعاون الكاملين من المجتمع الدولي وبشكل خاص من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على ممثلي الخاص السابق، فرانسوا لونسيني فال، على ما أبداه من تفان والتزام ثابتين في تأدية واجباته.